# الولايات المتحدة الأمريكية وتكييفها قرارات الأمم المتحدة في إحتلال العراق*

## *United States of America and the Legality of United Nations Resolutions In Its Occupation of Iraq*

*Suhaib Khalid JASIM***

***Abstract***

*After the collapse of the Soviet Union, the United States obtained an opportunity to map the world according to its own benefits and interests. The United States implemented a quest to arrange international issues within its interests. The Middle East was given special focus, but the US urge of instigating its project in the region in contrast to emergence of new international balances may hindered its project. Hence, the US declared its new world system and used 11 September attacks as a pretext to implement its new international system. The Middle East region was in the forefront of this new project. This research handles how the US used the UN resolution to justify its occupation Iraq.*

***Keywords:*** *Iraq, United States, United Nations, Occupation, International Law*

**الخلاصة**

ان الولايات المتحدة التي انفردت بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي وجدت الفرصة سانحة كي ترسم خرائط العالم على هواها ووفق مصالحها، لذلك تسعى وبشكل حثيث لترتيب الوضع الدولي وفي مقدمته وضع منطقتنا التي تعتبر من اولويات السياسة الامريكية، ان العجالة الامريكية بالشروع في تنفيذ هذه الخرائط قبل بروز توازنات دولية جديدة قد تعرقل مشروعها. لقد اعلنت ذلك صراحة عبر تنظيرات مفكريها وقادتها من خلال ما اسمته نظرية النظام الدولي الجديد، وقد جاءت احداث *11* أيلول مبررا لها كي تسارع في تنفيذ استراتيجيتها، وذلك بتصفية ما تبقى من البؤر المقاومة لسياساتها على الساحة الدولية وكان العرب والمسلمون في مقدمة المستهدفين في ذلك الهجوم وبتلك السياسات. وبعد انتهاء الصفحة العسكرية في حرب الخليج الثانية عام *1991*، وضمن سياسة متكاملة اتبعت الولايات المتحدة الامريكية وعبر توظيفها وسيطرتها الكاملة على مجلس الامن الدولي ، الوسائل الاقتصادية ومنها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بشكل غير مسبوق لدرجة ادت الى حدوث ابادة جماعية ضد السكان المدنيين الهدف منها القضاء تماماً على كل مظاهر الحياة في العراق. ونحاول في هذا البحث تسليط الضوء على الكيفية التي تمكنت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في خدمة أهدافها وأغراضها في العراق .

**الكلمات المفتاحية:** العراق، الولايات المتحدة الامريكية، الامم المتحدة، احتلال، قانون الدولي.

* Makale gönderim tarihi: 17.05.2017 Yayına kabul tarihi: 29.05.2017

** Doktorant., Musul Üniversitesi Siyaset Bilim Fakültesi Uluslararası İlişkiler A.B.D., suhaib.jassim@yahoo.com

## المقدمة

إن ملامح المشروع الأمريكي في العراق ظهرت بشكل واضح في اواخر السبعينيات من القرن الماضي، بعد سقوط الشاه ومجيء نظام جديد أسس دولة اسلامية، إذ شكل هذا التغيير حدثاً مهماً في المنطقة، لذلك سارع صانع القرار الأمريكي ودوائر الأبحاث الأمريكية في رسم سياسة جديدة للمنطقة ، وإعطاء العراق دوراً في منطقة الشرق الاوسط .

وبعد غزو العراق للكويت عام 1991 صدر قرار الأمم المتحدة رقم 166 تحت عنوان Sanctions against Iraq ،نتيجة للغزو العراقي للكويت، ونص على اقرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لإمتناع قيادته آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت، وقد تلى هذا القرار عشر قرارات متتالية تقريباً، تحذره من عواقب بقائه بالكويت وتحديه للمجتمع الدولي ،وقد عانى العراقيون الأمرّين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء، فضلاً عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى وفاة مليون ونصف مليون طفل نتيجة الجوع ونقص الدواء الحاد وافتقادهم إلى ابسط وسائل الحياة.

أستمر هذا الحصار قرابة 31 عام حيث انتهى عملياً بسقوط النظام السياسي العراقي سنة 3002، وعانى فيها العراق من عزلة شديدة من معظم دول العالم سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، أصبح العراق بعدها من أكثر دول المنطقة تأخراً وخاصة بعد السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية، حيث دمرت بنيتهُ التحتية من مصانع ومصافي ومحطات توليد ومحطات المياه والمجاري، والتي عاد بها إلى حقبة» ما قبل الصناعة» كما قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وقتها.

ونحاول في هذا البحث تسليط الضوء على الكيفية التي تمكنت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في خدمة أهدافها وأغراضها في العراق .

ومن أجل ذلك تم تقسيم البحث إلى عدة محاور، فضلاً عن مقدمة وخاتمة والتي تشكل بمجملها الإطار العام للموضوع.

## اولاً : فرض العقوبات الاقتصادية على العراق:

بعد انتهاء الصفحة العسكرية في حرب الخليج الثانية عام 1991، وضمن سياسة متكاملة اتبعت الولايات المتحدة الامريكية وعبر توظيفها وسيطرتها الكاملة على مجلس الامن الدولي، الوسائل الاقتصادية ومنها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بشكل غير مسبوق لدرجة ادت الى حدوث ابادة جماعية ضد السكان المدنيين الهدف منها القضاء تماماً على كل مظاهر الحياة في العراق.

بعد صدور القرار (066) في 2 اب 0991 الذي نص على « ان يسحب العراق جميع قواته من الكويت فوراً، ومن دون قيد او شرط »[1] نظمت الدبلوماسية الامريكية في الامم المتحدة تصعيداً في قراراته، اذ انه بين 2 آب و 92 كانون الثاني

1 انظر نص قرار مجلس الامن (166) في 61 آب 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة، مجلس الامن، نيويورك).ptth//:www.nu.gro.AbicreS/166

0991 صدر (21) قراراً، فبعد ادانة دخول الكويت في 2 آب وفرض الحظر على العراق في 6 آب، أعلن مجلس الامن ان ضم الامارة – الكويت – (باطل ولا اساس لهُ) ، وفي 91 آب طالب بترك الرهائن ، وفي 11 آب المح الى امكانية استخدام القوة، وفي 52 آب صدر قرار ينظم عملية تقديم العون الغذائي للعراق والكويت، وفي 41 ايلول صدر قرار بسبب الاعتداءات على السفارات الاجنبية في مدينة الكويت، وفي 91 ايلول اصدر قرار يعالج مسألة ضحايا الازمة، وفي 42 ايلول صدر قرار جعل الحظر يشمل النقل الجوي، وفي 52 ايلول صدر قرار قام بشجب ما قام به العراق في الكويت من اعتداءات، وفي 92 تشرين الثاني صدر قرار وضح الاجراءات للحفاظ على الهوية المدنية في الكويت حتى 9 تشرين الثاني 0991[3]. وكانت القاعدة الأصلية للعقوبات ضد العراق قرار مجلس الامن رقم (166) الذي اتخذ في 6 آب 0991، بعد اربعة ايام من دخول القوات العراقية الكويت، والزم القرار الدول الاعضاء كافة في الامم المتحدة بمنع اية تجارة او تعامل مالي مع العراق والكويت، بما في ذلك تحويل اية اموال الى العراق او الكويت بإستثناء ((المدفوعات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية او الانسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الانسانية))[3].

وعملت الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز القرار رقم (166) باصدار سلسلة قرارات من مجلس الامن، بدأت بقرار (566) في 52 آب 0991 الهادف الى تقوية ترتيبات العقوبات الاقتصادية، عبر مسألة الحصار البحري من خلال «وقف سفن الشحن البحري القادمة والخارجة والعمل على تفتيش حمولتها للتحقيق من الامكنة التي تقصدها وضمان التنفيذ الصارم للاحكام ذات الصلة بهذه السفن»[4]. ومن ثم القرار رقم (666) في 31 ايلول 0991، القاضي بتحديد الشروط التي يمكن بموجبها تزويد العراق بالادوية والحالات الانسانية، واشترط ان يكون التزويد تحت الاشراف المباشر لحكومات الدول المصدرة، او الوكالات الانسانية المناسبة، وان يعتمد تزويد المواد الغذائية على قرار لجنة العقوبات، بوجود حاجة انسانية ملحة[5]. وايضاً القرار رقم (076) في 52 ايلول 0991 الذي فرض حظراً جوياً على العراق[6]. وفي 3 نيسان 1991 اتخذ القرار رقم (786) وهو الذي كان يمثل احد اكثر القرارات التي اتخذها مجلس الامن الدولي تعقيداً[7]، الذي طالب العراق دون قيد او شرط بتدمير كافة اسلحته غير التقليدية والصواريخ ذات المدى البعيد والمتوسط تحت إشراف دولي وتنفيذ القرارات الدولية كلها الصادرة ضدهُ.[8] فضلاً عن ضرورة انشاء صندوق لدفع التعويضات، اذ نص القرار على ما ياتي: «إن العراق مسؤول بموجب القانون الدولي عن اية خسائر او اضرار، بما في ذلك الاضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية وعن

2 الآن غريش، ودومنيك قيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنه، ترجمة : إبراهيم العريش، ط(1) ، ( بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991) ، ص822.

3 تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : (العراق ، ليبيا، السودان)، ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1002) ، ص23 – 33.

4 انظر نص قرار (566) في 52آب 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك) 566/seR/cibara/gro.nu.www//ptth

5 انظر نص القرار (666) في 31 ايلول 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة: مجلس الامن: نيويورك) 666/seR/cibara/gro.nu.www//ptth

6 انظر نص القرار (076) في 52 ايلول 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة: مجلس الامن: نيويورك) 666/seR/cibara/gro.nu.www//ptth

7 تيم تبلوك ، مصدر سبق ذكرهُ، ص13.

8 ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (541) ، ( القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية ، 1002)، ص 151.

الاخطار التي لحقت بالحكومات الاجنبية، افراداً او كائنات اعتيادية، كنتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلاله للكويت».[9] اذ تسلمت لجنة التعويضات منذ تأسيسها بحدود (6.2) مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في مجملها (003) مليار دولار، حيث ان مجموع المبالغ المطالب بها على سبيل التعويضات يزيد عن الناتج القومي الاجمالي السنوي للعراق في ذلك الوقت، والتي كانت تؤدي في النهاية إلى افلاس الدولة العراقية مما يعني خسارة العراق دولة وشعباً كل الممتلكات والاموال والاصول التي يمتلكها العراق.[10]

وبعد يومين من صدور القرار رقم (786) صدر قرار آخر، تناول الظروف الداخلية بطريقة غريبة تفسح المجال لمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية وإن جاءت صياغته مفعمة بالشعور الانساني فقد لاحظ القرار رقم (886) المتخذ في 5 نيسان 1991 «قمع السكان المدنيين العراقيين في إرجاء كثيرة في العراق، بما فيها المناطق التي يقطنها الاكراد مؤخراً، والتي تعرض السلام والامن الدوليين للخطر في المنطقة»، وطالب بأن يقوم العراق «فوراً بوقف هذا القمع»، وعلى الرغم من عدم وجود اية عقوبة مخول بها في القرار، استعملت الولايات المتحدة وبريطانيا القرار رقم (886) كمرجع لاقامة منطقتي حظر الطيران في العراق وهما المنطقة الشمالية وتشمل الاراضي فوق خط العرض (63) وتمنع فيها الطلعات الجوية العراقية واعلنت في 5 حزيران 1991 والمنطقة الثانية التي تعطي الاراضي في جنوب خط العرض (23) في آب 2991.[11]

ان القرار رقم (886) المتخذ من مجلس الأمن لهُ إبعاد سياسية أكثر من كونهُ قرار اجرائي انساني، فاقامة منطقتي حظر الطيران ضد العراق يعني تقسيم العراق إلى منطقة شمالية وجنوبية واخرى في الوسط على اساس العرق والطائفة وابعد من ذلك هو تنفيذ استراتيجية التفتيت والتفكيك الامريكية التي تطبقها في العراق سيما ان هذه الخطوط وضعت بعناية، اذ جاءت متسقة مع مواقف عرقية أو اثنية موظفة في العراق من اصحابها العراقيين بقصد ايجاد بيئة داخلية تسمح لتمرد أو انفصال على مرجعية مواقفها فشمال الحد 63 اغلبية كردية وجنوب الخط 23 اغلبية مذهبية غير التي موجودة في خطي الحضر، كما أنها متسقة مع تصورات صهيونية بتقسيم العراق والمنطقة.

وتحت ذريعة تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي صدر القرار رقم (689) المعروف بقرار (النفط مقابل الغذاء) في 5991/4/41، ليسمح ببيع ما قيمتهُ مليارِي دولار من النفط كل ثلاثة اشهر لشراء الاغراض الانسانية من اغذية ودواء تحت اشراف الامم المتحدة، لكن هذا القرار لم يسهم واقعياً في رفع المعاناة عن الشعب العراقي، اذ تعرضت المبالغ المستحقة للعراق لاستقطاع اجزاء كبيرة منها لصالح صندوق التعويضات وتكاليف مفتشي الامم المتحدة بحيث لم يصل للشعب العراقي (02 مليون نسمة) سوى (3.1) مليار دولار كل ثلاثة اشهر اي بمعدل (دولارين) لكل فرد في الاسبوع، وقد وصف (جيف سيمونز) هذا القرار بأنهُ: «كسابقية ليس سوى لعبة سياسية تتسم بالتفاف ومناورة جديدة في العلاقات الدولية ضمن الجهود الامريكية المستمرة لإحكام الحظر.[12]

9 نقلاً عن : عبد الامير الانباري ، التعويضات من كتاب : ندوة احتلال العراق ، وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 5002) ، ص 049.

10 عبد الامير الانباري ، مصدر سبق ذكره، ص 449.

11 تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص 93.

12 نقلًا عن : ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره ، ص 151.

اذ ترتب على هذه القرارات بين 0991-5991 نتائج مأساوية على الشعب العراقي كنتيجه حتمية لفرض العقوبات الاقتصادية عليه، ففي عام 9991 ذكر السيد (دنيس هاليداي) المنسق الانساني السابق للامم المتحدة «برنامج النفط مقابل الغذاء» بقوله: «لقد استهدفت الجزاءات (الاقتصادية) ونتائجها المروعة السكان المدنين الأبرياء، وخاصة الرضع والاطفال»، وقد اشارت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) بان معدل الوفيات الذي يعزى بشكل مباشر إلى اثر (الجزاءات الاقتصادية) للاطفال العراقيين دون سن الخامسة من العمر يتراوح بين (5-7) الاف شهرياً، وذكرت منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) في عام 5991 ان «اكثر من مليون عراقي ماتوا، من بينهم (765) الف من الاطفال كنتيجة مباشرة للجزاءات الاقتصادية»، وقد ذهب اخرون إلى التأكيد بأن «الجزاءات الاقتصادية المدمرة، ومن الناحية الاحتمالية يمكن ان تكون اكثر تدميراً من استخدامات الالة العسكرية، على الاقل بصيغة الضرر المصاحب».

ومما تقدم يمكن القول ان الجزاءات الاقتصادية الدولية غير المسبوقة وتطبيقاتها السيئة، جعلت حالة عدم الاكتراث الحقيقي لتداعيات العقوبات الاقتصادية حالة غير مسؤولة رغم المعانات الانسانية التي عاشها الشعب العراقي، فلم تعدو الصيحات الانسانية العالمية عن كونها تصريحات شخصية لم ترتقِ لإهتمام مؤسسي دولي ومن هذه الحقيقة وغيرها، يمكن القول أن السياسة الامريكية حيال العراق سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف تمهيداً لطور جديد من مسلسل تفكيك الكيان الوطني العراقي، هي: استدراج العراقيين إلى الاقتتال الداخلي، ومصادرة ما تبقى من مظاهر كيان الدولة، ثم تدمير كيان الانسان العراقي.

## ثانياً : العقوبات الذكية:

بعد ان فشلت لجنة اليونسكوم التي ترأسها (وولف ايكيوس) والتي تأسست بموجب القرار الاممي رقم 786 في نيسان 1991 من الوصول الى غايات امريكية رغم تدميرها المنشآت عراقية عسكرية بحجة كونها تحتوي على مشاريع او اسلحة دمار شامل، وفشلت وريثتها لجنة انموفك برئاسة (هانز بليكس) التي أنشأها قرار مجلس الامن رقم (4821) 9991 وبسبب قناعة امريكا ان المساعي الدولية الرسمية لم ترتق الى اهدافها حيال العراق، وان القرار الدولي (4821) حمل مايدل لتعليق العقوبات على العراق ، وان كان ذلك لدوافع انسانية كحالة بديلة عن العقوبات المفروضة حينها على العراق [13].

فعمدت الولايات المتحدة وبريطانيا الى طرح مشروع عقوبات جديدة والمسمى بـ «العقوبات الذكية»، ويعد مشروع العقوبات الذكية الذي تبنتهُ رسمياً في مجلس الامن، حلقة مكررة في سلسلة العقوبات الدولية على العراق، اذ استمد هذا المشروع مضمونه من الورقة الامريكية للعقوبات المعنونة بأسم «اسلوب جديد نحو العراق» والتي هي في الاصل تقرير اعده منتدى الحرية الرابع بالتعاون مع معهد (جوان ب. كروك) لدراسة السلام الدولية واطلق عليه اسم (العقوبات الذكية... أعادة هيكلة سياسة الامم المتحدة تجاه العراق).[14]

13 انظر: تقييم استراتيجي دولي لتطورات المنطقة 7991 – 8991، العدد (41)، (لندن، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 8991)، ص ص81 -0 82.

14 ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره ، ص 251.

1. ويتضمن مشروع العقوبات الذكية محاور مهمة عده وهي:[15]
2. حرية تدفق السلع المدنية.
3. السيطرة المالية.
4. الرقابة على الواردات العراقية.
5. لائحة الاستخدام المزدوج.
6. منع الاستثمار.

كماتضمن مشروع العقوبات اقتراحات اخرى منها اعادة النسبة المنقطعة من الصادرات النفطية العراقية لصالح صندوق التعويضات الى 30% بدلاً 25%.

واهم مايلحظ على مشروع العقوبات الذكية انهُ لم يتضمن اية إشارة الى ظروف تعليق العقوبات او متطلبات دفعها، كما ان هذهِ الاقتراحات لم تقدم تصور كامل لانهاء العقوبات الدولية على العراق على اساس قرار مجلس الامن (1284) الذي ادى الى نتائج عملية، ومنها تأكل الخطر النفطي على العراق من خلال تجاوز الحصص المسموح بها وفقاً للقرار ا (986)[16].

وخلاصة ما تقدم يمكن القول ان السياسة الامريكية حيال العراق ارتكزت بشكل اساس على الخيار العسكري واستخدام الوسائل الاقتصادية ومنها العقوبات الاقتصادية الطويلة، فضلاً عن العزل السياسي والضغط الاعلامي على السكان، ومن ثم الوصول الى الغاية الرئيسة لهذه السياسة وهي أنهاك العراق و إضعافه وتحديداً تدمير الانسان العراقي

## ثالثاً : احداث 11 ايلول 2001 وتداعياتها عراقياً:

عندما تسنم الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني عام 2001، وجد على مكتبه ملفات كثيرة ومنها تلك التي صاغها مجموعة من المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري تحت عنوان ((المشروع الأمريكي للقرن الحادي والعشرين))، الذي سبق وان طرح عام (1997) على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني المحافظ برئاسة (وليم كريستول) و(ريتشارد بيرل) و(بول وولفويتز)، إذ كان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو جعل هذا القرن قرناً أمريكياً بالكامل، عن طريق الإبقاء على التفوق العسكري الأمريكي و إضعاف القوى المنافسة وزيادة إمكانية الاستخدام الفردي للقوات المنتشرة عالمياً وردع النظم المارقة لضمان التفوق الأمريكي على الأصعدة كافة [17].

لقد جرى تقنين الرد الأمريكي على أحداث 11 أيلول 2001، في الحاجة إلى إستراتيجية أمنية جديدة في ثلاثة وثائق نشرت في العام 2002، وهي (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) و (الإستراتيجية القومية لأمن الوطن) و (الإستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل). وهذه الوثائق الثلاث تحدد مختلف أوجه الجواب الأمريكي الذي يفترض أن يحشد أدوات سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية على الصعيدين الداخلي والدولي ضمن برنامج إجمالي لتعزيز الأمن الأمريكي [18].

15 المصدر نفسهُ، ص251.

16 ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره ، ص351.

17 مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، ط(1)، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص ص 8-21.

18 أيان أنتوني وآخرون، النظام الأطلسي-أوربي والأمن العالمي، من كتاب التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي (ترجمة)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 3002)، ص 231

وعليه يقول (جورج ووكر بوش) «إنه يجب علينا التحالف مع الأصدقاء من أجل [19]:

1. الدفاع عن الكرامة الإنسانية.
2. مكافحة الإرهاب.
3. تشكيل التحالف مع الأصدقاء.
4. الحرب الاستباقية.
5. معاقبة الدول المارقة والفاعلين الذين لا يحملون صفة الدولة [20].

وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الأمريكية حيال العراق بعد أحداث 11 أيلول 2001، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب (حالة الاتحاد) الذي ألقاه الرئيس الأمريكي وتحدث فيه عن ثلاثة دول تهدد الولايات المتحدة وهي العراق و إيران وكوريا الشمالية، وهي مجموعة الدول التي أطلق عليها الرئيس الأمريكي دول (محور الشر)[21].

وجاء هذا التصعيد الأمريكي ضد العراق في إطار نوعين من المتغيرات، أولهما أحداث الحادي عشر من أيلول، التي كان لها أثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الأمريكي، أما النوع الثاني من المتغيرات فيرتبط بالنفوذ الكبير الذي تمتع به التيار المتشدد (المحافظون الجدد) في إدارة (جورج ووكر بوش) وهو التيار الذي يميل إلى استخدام عوامل القوة الأمريكية، لتحقيق الأهداف المرجوة، ولأجل هذا سارت إدارة (بوش الابن) في خطين متوازيين أو متزامنين فيما يخص العراق [22]:

- الخط التقليدي، بأضلاعه الثلاثة المتمثلة بما يأتي:
  1. فرض الحضر الجوي.
  2. استمرار نظام العقوبات الدولية الذي دخل عقده الثاني، لكن مع تطويره بما يؤدي من جهة إلى وقف الاندفاع نحو خرق الحصار، وفي الوقت نفسه تحقيق أهدافه بشكل كامل، وبهذا الإطار تم اقتراح مشروع العقوبات الذكية الذي يسمح بقدر من المرونة للعراق في استيراد الأغذية والأدوية بينما يحكم الخناق على ما يعرف باسم السلع المزدوجة لاستخدام عن طريق لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، كما يستمر في تمكين اللجنة من التحكم في عوائد بيع البترول العراقي، ويستبعد أصلاً فكرة الأسلحة ولكن هذا المشروع قوبل برفض صيني – روسي صارم في حينه لم يجد سبيله إلى التطبيق.
  3. التعاون مع أطراف (المعارضة) العراقية.
- الخط الجديد الذي يمثل اختلافاً نوعياً في التوجه الأمريكي نحو العراق، وذلك لأنه منذ وصول (جورج بوش الابن) إلى سدة السلطة بدأ الحديث صراحة عن تدخل عسكري أمريكي للإطاحة بالنظام العراقي السابق تحت ذريعتين قدمت على غيرها من الذرائع وهما [23].

.mth.vog.oofnisu.www .//etisbeW .tartartS ytruceS lanoitaN naciremA19

20 احسان التميمي، نعوم تشومسكي ومحاكمة الخطاب المخاتل (الدول المارقة) أنموذجاً، اتحاد كتاب العرب، في 7002/5/71، www.//etisbeW. moc.sretirWenretnIroFnoinUbarA.

21 التقرير الاستراتيجي العربي 3002، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3002)، ص 92.

22 نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول: من كتاب (صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 3002)، ص ص 312-612.، ص 812.

23 التقرير الاستراتيجي العربي (1002-2002)، (الشارقة، وحدة دراسات الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، 2002)، ص031.

1. امتلاك العراق (أسلحة الدمار الشامل (بايلوجية وجرثومية) وسعيه لتطوير هذه الأسلحة، مما يجعله مصدراً للخطر والتهديد.
2. ضرورة أن يسمح العراق لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة باستئناف عملهم في المراقبة والتحقيق والتفتيش عن أسلحته إن أراد أن يثبت للعالم بأنه لا يملك أسلحة دمار شامل.

لكن هاتين الحجتين لم تصمدا أمام الأسباب الحقيقية الأمريكية لموقفها ضد العراق، اذ أعلن الرئيس (جورج بوش الابن) بسياق حديثه عن موقفين أساسيين مفترضين لأي حرب تشنها أمريكا هما الدفاع عن النفس والواجب الأخلاقي، وقد حدد الرئيس الأمريكي ضمن مبررات ساقها تحت يافطة الحقائق هي [24]:

1. للعراق يد بأحداث 11 أيلول 2001، أو على علاقة مع تنظيم القاعدة.
2. امتلاك العراق أسلحة بايلوجية وكيماوية محظورة دولياً، تشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها.
3. السعي الحثيث للعراق بامتلاك أو رما أنه امتلك مسبقاً وسائل تصنيع واستعمال القنبلة النووية.
4. إن احتلال العراق لن يكون نزهة فقط، سيكون أيضاً بالنتيجة دولة مليئة بالمواطنين (المرحبين) بنا والذين (سيتعاونون) معنا بالكامل لإعادة بناء دولتهم.
5. العراق هو الأمة التي بمساعدة الولايات المتحدة، وتحت إشرافها سيستطيع وبمدة وجيزة أن يصبح الأنموذج الديمقراطي في المنطقة.

بيد أن الواقع سرعان ما كذب هذه الحقائق، إذ أكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق (محمد البرادعي) الذي ختم الجلسة الخامسة لمجلس الأمن في 2003/3/7 الآتي:

1. لا يوجد ما يشير إلى استئناف الأنشطة النووية في المباني التي تم تصويرها بالأقمار الصناعية، أو أنه أعُيد بناؤها أو شيدت حديثاً بعد عام 1999، أو ما يشير إلى أنشطة محظورة متصلة بالمجال النووي في أي موقع من المواقع التي تقتنيها.
2. ليس هناك ما يفيد بان العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام 1990.
3. ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد أنابيب الألمنيوم لاستخدامها في التخصيب بالطرد المركزي، فضلاً عن ذلك، حتى إذا كان العراق قد سعى إلى تنفيذ خطة من هذا القبيل، فإنه كان سيصادف مصاعب عملية في صناعة أجهزة الطرد المركزي.
4. وإن كنا ما زلنا نستعرض المسائل المتصلة بالأجهزة المغناطيسية ليس هناك ما يشير إلى أن العراق استورد أجهزة مغناطيسية للاستخدام في برنامج الإثراء بالطرد المركزي.

كما وأكد ذلك ايضاً (هانز بليكس) المدير التنفيذي للجنة (انموفيك) التابعة للأمم المتحدة بقوله: «إن معظم الاستخبارات الوطنية (الأمريكية)، كانت مقتنعة بأن العراق يملك الأسلحة المحظورة وبرامجها، ولكنني لا أؤكد هذه الاستنتاجات... إن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش لم تعثر على أية مواد محظورة في أي من المواقع التي تحددها الاستخبارات»[25].

24 كريستوفر شبر وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة: محمد عين وسوسن كنعان، ط (1)، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 4002)، ص92.

25 هانز بليكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمدان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 5002)، ص 281.

كما أعلن الدبلوماسي السويدي (وولف ايكيوس) رئيس المفتشين الدوليين السابق في العراق في 3 تموز 2002 في حديث له مع إذاعة (راديو السويد): «إن الولايات المتحدة كانت تسعى للتأثير في عمل المفتشين الدوليين، وتوظف تحقيق (مصالح معينة) بضمنها مصالح لا تدخل ضمن صلاحيات البعثة الدولية في العراق، وأضاف: «إن الولايات المتحدة تقوم بمحاولات افتعال أزمة في المنطقة من أجل تهيئة الأجواء لشن هجوم عسكري مباشر» [26].

أما فيما يتعلق بعلاقة العراق (بتنظيم القاعدة)، فيؤكد (هانز فون سبوتنك) المنسق السابق للمساعدات الإنسانية في العراق من (1998-2000) أنه «لا يرتبط العراق بأفعال الإرهاب ضد المنشاءات الأمريكية في الخارج أم في داخل الولايات المتحدة.... لا يتعاون العراق مع (القاعدة) سواء في تدريب المقاتلين أو في دعم المجموعات المتطرفة الصغيرة (أنصار الإسلام وغيرها من التنظيمات المسلحة) التي تتهم بأنها قدمت الملاذ إلى بعض رجال (تنظيم القاعدة) وتقوم بزعزعة الوضع في كردستان العراق.... ويعرف البنتاغون و وكالة المخابرات الأمريكية حق المعرفة بأن العراق لا يشكل أي خطر في المنطقة...» [27].

وبعد أن أدركت الإدارة الأمريكية بأن سياستها تجاه العراق قد فشلت في إسقاط النظام العراقي على الرغم من أنها كانت مرحلة مهمة وفاعلة في سياسة الترويض، وأفادت كثيراً في إضعاف وهشاشة الجبهة العراقية، اتجهت الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة إلى أحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها الصريحة المتمثلة بإسقاط النظام السياسي في العراق عن طريق استخدام القوة، وجاء ذلك في القانون الذي اعتمده الكونغرس استخدام القوة ضد العراق (Joint Res-olution to Authorize of United States Armed Forese e Against Iraq) وجاء توقيت اعتماده بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 1002، واعتماد وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي تعتمد «منهج الحرب الاستباقية»، وقبل شهر من صدور قرار مجلس الأمن (2002/1441) الذي حاولت الولايات المتحدة استخدامه للحصول على تفويض باستخدام القوة ضد العراق [28].

بينما كانت الاستعدادات والحشود الأمريكية تجري على قدمٍ وساق تمهيداً لغزو العراق في ظل مناقشات عقيمة وانقسام واضح في مجلس الأمن، كانت هناك تظاهرات واسعة وصفت بأنها الأكبر في التاريخ، تجري في أنحاء العالم كافة تندد بالحرب، وبدت الإدارة الأمريكية غير مكترثة بالرأي العام المندد بالحرب، فقد نقلت صحيفة (The New York Times) عن الرئيس (جورج بوش الابن) قوله: «إن القيادة تتطلب أحياناً تخطي الرأي العام، لأن دور القائد هو تقرير السياسة التي يتبعها بناءً على حفظ الأمن» كما أكدت الصحيفة أن الرئيس بوش الأبن يسعى إلى تبني إستراتيجية لإقناع الحلفاء المتلكئين بأن التفتيش لن يؤدي إلى نزع سلاح العراق، وأنه يخطط للتوصل إلى قرار استعمال القوة ضد العراق خلال أسابيع، مهما فعل مجلس الأمن [29].

ومن الجدير بالذكر أن فرض هذا التصور على المجتمع الدولي رافقته إشارات أمريكية واضحة تؤكد أن التحرك الأمريكي ضد العراق لا يتطلب تفويض من مجلس الأمن، لأن تفسيرها لـ((المادة 15)) من ميثاق الأمم المتحدة يبيح لها التحرك للدفاع عن

26 يفغيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 4002)، ص 021.، ص 261.

27 المصدر نفسه ، ص ص 061-161.

28 طالب حسين حافظ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في العراق (3002-7002)، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 8002)، ص 522.

29 طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره ، ص 622.

نفسهامن دون الانتظار لأن يقوم العراق بمهاجمتها بأسلحة التدمير الشامل، كذلك، إصرارها على عدم التزام العراق بالقرارات المعنية ومن بينها القرار (1441) مما أعطاها السلطة للتدخل العسكري [30].

وبلاشك أن تلك الخطوة كانت عذراً استباقياً لنيتها الذهاب إلى الحرب وقد أدرك الجميع أن الولايات المتحدة مصممة على احتلال العراق، حتى وان عجزت عن الحصول على تفويض دولي، سيما بعد إعلانات فرنسية بعدم قبولها جواز استخدام القوة فيما يخص القضية العراقية، واستعدادها الاستعمال حق النقض داخل مجلس الأمن، لأي قرار يفوض الولايات المتحدة باستخدام القوة، إزاء ذلك فإنها حين شرعت ببدء العمليات الحربية لم يكن معها غير المتطابقين وسياستها العدوانية، مثل (بريطانيا، واستراليا، أسبانيا) مع بعض الكتائب المساندة من بعض دول أوربا الشرقية (بولندا، وجمهورية تشيك، وأوكرانيا... الخ) [31].

وفي 02 آذار 3002 بدأت العمليات العسكرية لغزو العراق، ومن أجل تحقيق أهدافها السياسية في العراق وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية وصفت بأنها ((إستراتيجية الصدمة والترويع Shock and Awe))[32]، وقد خطط لهذه الإستراتيجية التي رافقها تدفق إعلامي كبير في أن تجبر الناس على الخضوع لكل الاملاءات الأمريكية، وهذا ما كان واضحاً في الاستعمال المفرط للقوة النارية وبمختلف صنوف الأسلحة، غايتها في ذلك خلق الإحساس لدى الجميع بعدم القدرة على التكافؤ في جوانب الصراع العسكري، إذ وضعت تحت تصرف القوات الزاحفة أحدث تقنيات العصر في مجال الاتصالات من أقمار صناعية إلى شبكات الاختراق إلى الطائرات المسيرة بدون طيار، وغيرها من التقنيات التي أعانتها في زحفها الذي كان قائدها العام الجنرال (تومي فرانكس) يلح أن يكون جريئاً ومتواصلاً وصولاً إلى بغداد كهدف نهائي لهذه الإستراتيجية[33]. وعلى الرغم من عدم تكافؤ أشكال التسليح بين الطرفين، إلاّ أن الجيش العراقي ورغم انكشاف أجوائه واختراق منظوماته السلكية والرادارية قاتل بضراوة واستبسال حيثما توفرت له الفرصة، بل أن القتال كان قائماً في أم قصر والناصرية والبصرة، على الرغم من احتلال بغداد في جو احتفالي باهت[34]. أرادته الولايات المتحدة تعويضاً عن مفاجأتها بعدم نثر (الورود والحلوى) تحت أقدام جنودها مثلما أخبرهم بذلك الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) !!.

ومع انتهاء العمليات العسكرية الكبرى، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد الآتي:[35]

1. إن تحقيق احتلال العراق حصل في وقت قياسي.
2. تفعيل روح الانتقام لإفشال الخطط المتلاحقة في تحقيق الهدف.

30 ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية – الاوربية تجاه قضايا الامة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 6002) ، ص 213.

31 تومي فرانكس، جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط (1)، (الرياض، العبيكان للنشر، 6002)، ص 105.

32 نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 8002)، ص2.

33 تومي فرانكس، مصدر سبق ذكره، ص 016.

34 مجموعة مؤلفين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية-الهوية-السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (94)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6002)، ص 301.

35 حسن عبيد عيسى، الحرب الأمريكية في المدن العراقية، من كتاب: إستراتيجية التدمير، سلسلة كتب المستقبل العربي (94)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6002)، ص34.

3. وجود نفس عدواني مشخص للعراق والعرب والمسلمين لدى طاقم الإدارة الأمريكية.
4. جعل العراق عبرة ودرساً لكل من يفكر في التحدي والوقوف في وجه الإدارة الأمريكية.
5. إفهام المجتمع الأمريكي، إن ماحدث هو صفحة من الانتقام لكرامة أمريكا المهدورة، في أحداث 11/ أيلول 2001.
6. وبهذا انتهت العمليات العسكرية الكبرى، التي بلغت كلفتها (761) مليار دولار للجانب الأمريكي أما الجانب البريطاني فتقدر الكلفة بـ(3,4) مليار دولار، وهذه الكلف لا تمثل شيء للولايات المتحدة وبريطانيا باحتلال العراق، الذي يطفو فوق بحيرة من البترول، ومن ثم السيطرة على البترول وجني الأرباح التي تصل إلى الملايين من الدولارات.[36]

## رابعاً : شرعية الإحتلال من وجهة نظر قانونية :

عارض الكثيرون حملة غزو العراق 3002 لكونها وبرأيهم تخالف القوانين الدولية، قبيل بدأ الحملة العسكرية حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة، ولكن هذه المحاولات فشلت، نظمت الولايات المتحدة تقريراً لمجلس الأمن واستندت في هذا التقرير على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية، تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شاملة، وقت نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة وفي 21 يناير 5002 حلت الولايات المتحدة فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي اثر على أسلحة الدمار الشامل.

استنادا لدستور الولايات المتحدة لا يمتلك الرئيس صلاحية إعلان الحرب ، وان هذه الأمر هو من صلاحيات الكونغرس الأمريكي ، ولكن حسب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي لعام War Powers Resolution of 1973 ، يمكن لرئيس الولايات المتحدة إرسال الجيوش إلى دولة أجنبية لمدة 06 إلى 09 يوماً دون الرجوع إلى الكونغرس، في 3 أكتوبر 3002 حصل جورج ووكر بوش على موافقة الكونغرس بعد خلافات عديدة من أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي.

اصدر مجلس الأمن القرار رقم 1441 الذي دعى إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق، وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فانه سيتحمل «عواقب وخيمة»، لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم 1441، وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة ان العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية، ومن الجدير بالذكر ان السكرتير العام للامم المتحدة انذآك (كوفي عنان) صرح بعد سقوط بغداد ان الغزو كان منافياً لميثاق الأمم المتحدة.

عند صدور القرار اعلنت كل من روسيا والصين وفرنسا وهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ان القرار 1441 لا تعطي الصلاحية باستعمال القوة ضد العراق، وكان هذا الموقف هو نفس الموقف الأمريكي والبريطاني في بداية الأمر، ولكن موقف الولايات المتحدة تغير بعد ذلك، ويعتقد بعض المراقبين ان الولايات المتحدة كانت مصممة على استهداف العراق عسكريا بغض النظر عن إجماع الأمم المتحدة، وان لجوئها للامم المتحدة كانت محاولة لكسب شرعية دولية للحرب على غرار حرب الخليج الثانية، كانت بريطانيا وحتى أيام قبل بدأ الحملة العسكرية تحاول الحصول على قرار دولي صريح وبدون غموض

36 صلاح التكمة جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، الحلقة التاسعة، البصرة، في 4/4/5002. pttp// modc.tabatik@tabatik.www

يشرع استخدام القوة على عكس الإدارة الأمريكية التي بدت قبل أيام من بدأ الحملة غير مبالية كثيرا بالحصول على إجماع دولي ،ويرجع هذا إلى الاختلاف الشاسع في وجهتي نظر الشارع البريطاني والأمريكي تجاه الحرب، فعلى عكس الشارع الأمريكي الذي كان أغلبه لايمانع العمل العسكري لقي (توني بلير) معارضة شديدة من الشارع البريطاني وحتى في صفوف حزبه حزب العمال.

يرى الكثيرون ان الحملة العسكرية كانت مخالفة للبند الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية والتي تنص على أنه «لايحق لدولة عضو في الأمم المتحدة من تهديد أو استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس «، ومن الجدير بالذكر ان السكرتير العام للامم المتحدة (كوفي عنان) صرح بعد سقوط بغداد ان الغزو كان منافياً لميثاق الأمم المتحدة.[37] وكان هذا مطابقاً لرأي السكرتير السابق للامم المتحدة (بطرس بطرس غالي) وفي 82 أبريل 5002 اصدر وزير العدل البريطاني مذكرة نصت على أن أي حملة عسكرية هدفها تغيير نظام سياسي هو عمل غير مشروع.[38]

## الخاتمة

عد العراق دولة (مارقة) ضمن قائمة ضمت أيضاً سوريا وإيران وكوريا الشمالية وفرضت عليه عقوبات اقتصادية محكمة غير مسبوقة وعمدت إلى عزله سياسياً عن محيطه الإقليمي وأثرت إعلاميا على الشعب لتوجيه أفكاره باتجاه قناعات تتقاطع مع الحكومة وتتوافق مع التوجهات والأهداف الأمريكية، كما أنها استطاعت أن تحيد حلفاء العراق وتجعلهم عاجزين أو مترددين من أي مساندة فاعلة للعراق، وبعبارة أدق إن السياسة الأمريكية حيال العراق خلال المدة من (1991-2003)، هدفت إلى احتواء العراق وتحجيمه عبر الخيار العسكري أولاً (حرب الخليج الثانية 1991) ومن بعده بالعقوبات الاقتصادية، ومن ثم إضعاف قدراته المادية والبشرية وصولاً إلى غزوه واحتلاله.

ان الولايات المتحدة التي شرعنت احتلالها للعراق بالقرار 1546 بدأت بفرض اجراءات تضمن للحكومة العراقية شرعيتها على الصعد الاقليمية والعربية والدولية، ان هذه الشرعنة التي ضمنتها الولايات المتحدة للهياكل التي نصّبتها في داخل العراق من مجلس الحكم الى الوزارة الاولى والثانية ثم ماسُمي بالمجلس الوطني المؤقت. كلها اجراءات غير شرعية فرضتها هيمنة الولايات المتحدة.

37 President Bush Meets with Prime Minister Blair, Remarks by the President and British Prime Minister Tony Blair, January 2003. https://georgewbush whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/01/20030131-23.html.

38 Poll: Talk First, Fight Later, CBS Interactive Inc, January 23, 2003. http://www.cbsnews.com/news/poll-talk-first-fight-later/.

## قائمة المصادر


President Bush Meets with Prime Minister Blair, Remarks by the President and British Prime Minister Tony Blair, January 2003. https://georgewbushwhitehouse.archives.gov/news/releases/200323-20030131/01/.html.

Poll: Talk First, Fight Later, CBS Interactive Inc, January 23, 2003. http://www.cbsnews.com/news/poll-talk-first-fight-later/.

انظر نص قرار مجلس الامن (166) في 61 آب 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة، مجلس الامن، نيويورك). http//www.un.org/Arabic/Res/661

الآن غريش، ودومنيك قيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنه، ترجمة: إبراهيم العريش، ط (1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991).

تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: (العراق، ليبيا، السودان)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1002).

انظر نص قرار (566) في 52 آب 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك) http//www.un.org/arabic/Res/665

انظر نص القرار (666) في 31 ايلول 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة: مجلس الامن: نيويورك) http//www.un.org/arabic/Res/666

انظر نص القرار (076) في 52 ايلول 0991، قرارات ومقررات مجلس الامن، الوثائق الرسمية (الامم المتحدة: مجلس الامن: نيويورك) http//www.un.org/arabic/Res/666

ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (541)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية ، 1002).

نقلاً عن: عبد الامير الانباري، التعويضات من كتاب: ندوة احتلال العراق، وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 5002).

انظر : تقييم استراتيجي دولي لتطورات المنطقة 7991 – 8991 ، العدد (41) ، (لندن ، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 8991).

مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، ط (1)، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002).

أيان أنتوني وآخرون، النظام الأطلسي- أوربي و الأمن العالمي، من كتاب التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي (ترجمة)،

(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 3002).

.American National Securty Stratrat.Website//. www.usinfoo.gov.htm

احسان التميمي، نعوم تشومسكي و محاكمة الخطاب المخاتل (الدول المارقة) أنموذجاً، اتحاد كتاب العرب، في Website//.www.ArabUnionForInterneWriters.com،7002/5/71

التقرير الاستراتيجي العربي 3002، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3002).

نيڤين عبدالمنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول: من كتاب (صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 3002).

التقرير الاستراتيجي العربي (1002-2002)، (الشارقة، وحدة دراسات الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، 2002).

كريستوفر شبر وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة: محمد عين وسوسن كنعان، ط (1)، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 4002).

هانز بليكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمدان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 5002).

يفغيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 4002)، ص 021.

طالب حسين حافظ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في العراق (3002-7002)، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 8002).

ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية – الاوربية تجاه قضايا الامة العربية حقبة مابعد الحرب الباردة، ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 6002).

تومي فرانكس، جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط (1)، (الرياض، العبيكان للنشر، 6002).

نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 8002).

مجموعة مؤلفين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية-الهوية-السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (94)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6002).

حسن عبيد عيسى، الحرب الأمريكية في المدن العراقية، من كتاب: إستراتيجية التدمير، سلسلة كتب المستقبل العربي (94)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6002).

صلاح التكمة جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، الحلقة التاسعة، البصرة، في 4/4/ 5002. hattp//.www.kitabat@kitabat.com

## Structured Abstract

After the demise of the Soviet Union, the greatest enemy of the United States of America, the importance of containing and limiting other international or regional parties that were inferior to the main goals of the American strategy emerged. This strategy is part of a broader global strategy pursued by the United States after the end of the Cold War. And the continuity of its hegemony over the world and to prevent the emergence of an international competitor.

The emergence of Iraq as a regional power after the Iran-Iraq War, threatening the United States vital interests, occupied a prominent position in American strategic thinking in the 1990s. Physical and moral capabilities qualifying Iraq to play a regional role does not conform to the perceptions of the US, and therefore the process of curbing the capabilities of Iraq and its role became an important goal in the US strategy and in accordance an integrated strategy in terms of objectives, means and methods was premeditated and implemented.

Since the inception of the United States of America, the American policy has been based on the principle of taking advantage of opportunities and the use of crises to achieve its national interests. This pragmatic thinking has reflected on the formulation and implementation of its comprehensive strategy which has been flexible and adapted to the changing international situation, thus protecting and developing its national interests in the world and vital areas. Of the most important areas developed by American interests and with the presence of the driving opportunities for the development of these interests he had faced many hostile policy was characterized by ballasts of these interests from within and outside the countries of the region, and Iraq was in most Aloouk And the United States of America in the peace of international forces wanted to strengthen its strategy in the region through the second Gulf war in 1991, but it did not come with the results drawn through its policies, hostile pose a threat to its interests and allies in the region, but Iraq's invasion and occupation of the United States of America found the opportunity to control the region and re-formed from the base of the building, which will be launched from Iraq, they want to Formulation of the region in the light of the development objectives and re-drafting should include revision of the means and the mechanisms in place, and

Iraq has become here the means by which the United States wants him to build the region again.

The features of the American project in Iraq emerged clearly in the late seventies of the last century, after the fall of the Shah and the advent of a new regime founded an Islamic state, as this change was an important event in the region, so the American decision-maker and the American research circles rushed to formulate a new policy for the region, Iraq plays a role in the Middle East.

Following Iraq›s invasion of Kuwait in 1991, United Nations Resolution 661, Sanctions against Iraq, was issued as a result of the Iraqi invasion of Kuwait and provided for the adoption of severe economic sanctions against Iraq to prevent its immediate withdrawal from Kuwait. This resolution was followed by ten successive resolutions, Of the consequences of his stay in Kuwait and his defiance of the international community. The Iraqis suffered from these sanctions, which deprived them of food and medicine, as well as all the means of progress and technology reached by the world in the nineties of the last century, resulting in the death of one and a half million children as a result of hunger and lack of medicine H Ed and their lack of the simplest means of life.

This siege lasted for nearly 13 years and ended in the fall of the Iraqi political system in 2003. Iraq suffered severe isolation from most of the world politically, diplomatically and economically. Iraq became one of the most backward countries in the region, especially after the second Gulf War. Infrastructure, factories, refineries, power plants, water and sewage plants, which have returned to the “pre-industrial” era, said US Secretary of State James Baker at the time.

The United States, which legitimized its occupation of Iraq by resolution 1546, began to impose measures to ensure the Iraqi government’s legitimacy at the regional, Arab and international levels. This is the legitimacy that the United States has guaranteed to the structures it installed in Iraq from the Governing Council to the First and Second Ministries and then the so-called Interim National Council. All illegal measures imposed by US hegemony.